

سلاحُ المقاطعة الاقتصادية مقاربةٌ في النظرية والتطبيق والاستراتيجيات المتقدّمة

نبيل علي صالح^١

الملخص

تُعَدُّ المقاطعة من الوسائل السلميّة الفعّالة في مواجهة الاحتلال والظلم؛ لما يمكن أن تُحدثه من آثارٍ اقتصاديةٍ وسياسيّةٍ ونفسيّةٍ. وهي مشروعةٌ دينيًّا وقانونيًّا، وتتخذ أشكالاً متعدّدة، منها: المقاطعة الاقتصادية والثقافيّة والأكاديميّة والرياضيّة والفنيّة والرقميّة. ويمكن للمقاطعة الاقتصاديّة أن تُلحق خسائر بالشركات والجهات الداعمة للاحتلال، فيما تسهم سياسيًا ونفسيًا في عزله وإضعافه. إلّا أنّ المقاطعة في العالم العربيّ والإسلاميّ تواجه تحديات، أبرزها ضعف الوعي الاستهلاكيّ، وغياب البدائل المحليّة، والتبعيّة الاقتصاديّة، وضغوط التجارة الحرّة، والتطبيع الثقافيّ والإعلاميّ، فضلًا عن الاعتقاد بعدم جدواها. ولتعزيز فاعليّتها، ينبغي اعتماد التوعية المنهجيّة، ودعم الصناعة الوطنيّة، وممارسة الضغط السياسيّ والإعلاميّ، وتوجيه المقاطعة نحو الجهات الأكثر تأثيرًا، مع توثيق نتائجها الاقتصاديّة. وبذلك تظلّ المقاطعة تعبيرًا مدنيًّا سلميًّا عن رفض الاحتلال، ووسيلةً فاعلةً تسهم في التحرّر من التبعيّة وتحقيق الاستقلال الاقتصاديّ والسياسيّ.

الكلمات المفتاحيّة: المقاطعة الاقتصاديّة، الاستعمار، المقاومة، سلاح المستضعفين، فلسطين، الاحتلال الصهيوني.

مقدمة

ليست المقاومة حالة استثنائية طارئة على ساحة الحياة البشرية وحتى الطبيعية، بل هي فكرة جوهرية أصيلة، وقيمة بنوية تأسيسية في عمق هذا الوجود العظيم؛ إنها فعل إيمان متجذر في الذات الحرة التي تنفجر ذاتياً وموضوعياً عندما تواجه الفرد أو المجتمع والأمة تحديات مصيرية تتعلق بأصل وجودها وقيمها وحركتها وفعاليتها ومستقبلها. ومثلما أن الجسد يدفع ذاتياً وتكوينياً بأشكال عديدة من الممانعات لمواجهة أي عارض مرضي طبيعي خارجي، كذلك هي حالة وواقع أي مجتمع إنساني تُحدق به مخاطر وتحديات خارجية كالاستعمار، مهددة كيانه ووجوده، فتنشأ عنه مقاومات متنوعة، سياسية واقتصادية وفكرية وغيرها، تعمل كسياج حماية لأجهزة الجسم ومراكزه الحيوية، بما يمنع امتداد المرض وتعمقه، من خلال العمل على احتوائه ومحاصرتة، ومن ثم لفظه خارجاً.

وتعد المقاطعة الاقتصادية إحدى أهم هذه الأدوات والأسلحة الرادعة الفعالة في مواجهة المستعمر، إذ إنها قد تمكن من الضغط على إرادته عبر إلحاق أضرار ملموسة باقتصاده وقدراته، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تقليص وربما تجفيف منابع قوته من خلال مثلاً تراجع حجم المبيعات، وانخفاض الصادرات، وما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية واجتماعية داخلية خطيرة. حيث تتم من خلال المقاطعة عملية المنع التام من التعامل مع دولة ما، أو مع رعاياها، أو مع المؤسسات التابعة لها، أو الجهات والمؤسسات المؤيدة لها أو الداعمة لسياساتها، ومن هنا فهي درجات مختلفة، وتعتبر المقاطعة الاقتصادية أداة سياسية بالدرجة الأولى^١. وفي عالم معاصر يهيمن فيه المال والاقتصاد على مختلف مواقع الحياة البشرية وخاصةً مفاصل القوة فيها - حيث تبرز العوامل الاقتصادية كمحدد أساسي وعصب رئيس للعلاقات الدولية - تكتسب المقاطعة أبعاداً استراتيجية لا يمكن التغاضي عنها. بيد أن فعاليتها ليست مضمونة في كل الأحوال؛ فهي تظل مرهونة بقدرة المحتجين على تعبئة جماهيرية واسعة وطول نفس، كما تتوقف على درجة قوة الطرف الآخر واستعداده للرضوخ أو المكابرة. ورغم كل التحديات والعقبات التي قد تحول دون تحقيق أهدافها، تظل المقاطعة - في جوهرها - تعبيراً مدنياً إنسانياً نبيلاً عن موقف أخلاقي مبدئي وقناعة إنسانية راسخة، وشكلاً من أشكال الاحتجاج والنضال السلمي، واستثمار لحق يكفله القانون - وكافة الشرائع - في كل مكان يقوم على حق اختيار ما نستهلك، وما نمتنع عن استهلاكه، دفاعاً عن قضية نؤمن بها ونصر عليها، تتعلق بمصير وطن وقيامه مجتمع، ونهضته، وخلاصه من أغلال الاستعمار ومظالمه.

١. مغاوري شليبي، علي، المقاطعة العربية لإسرائيل في ظل العولمة الاقتصادية، ص ١٥.

والمقاطعة الاقتصادية ليست وليدة العصر الحديث، بل هي قائمة منذ بدايات المجتمع البشري. والتاريخ يزخر بالكثير من النماذج والأمثلة التي تثبت لجوء الشعوب والدول والأفراد إلى هذه الوسيلة كأداة سلمية لإضعاف الخصم وإرهاقه، والتمسك بها كخيار مقاوم في وجه الأعداء والمستعمرين، والتعبير عن رفض السياسات الاستعمارية.. بما يعبر عن أن المقاطعة الاقتصادية التي تلتزمها دولة ما، تأتي نتيجة لما تواجهه من ظلم، وتعرض له من عدوان من قبل دول أخرى تستهدف نهبها وسرقة مواردها والتحكم بقرارها ومصيرها.. فيأتي قرار المقاطعة ليكون شكلاً من أشكال المقاومة والنضال ضد المعتدين، وضرورة وجودية للأمم التي تتطلع للحفاظ على هويتها وقيمها ودينها وثرواتها وقدراتها وسط موجات عاتية من التدخلات وأعمال النهب والغزو الثقافي والتشكيك المنهجي في الثوابت والإمكانات.

وهذا ما سنلقي الضوء عليه في بحثنا هذا الذي يتمحور حول أهمية المقاطعة كإحدى أهم طرق المقاومة في عصر العولمة والتكنولوجيا، وبيان أن التحدي الأكبر الذي يواجه مجتمعاتنا وأمتنا اليوم ليس القوة المادية لأعدائها المستكبرين، بل قدرتها على تجديد خطابها المقاوم، ومواجهة الشبهات بأدوات عصرية، وبناء جيل ممتلي بالعزة والكرامة والإرادة القوية الواعية، وقادر على التمييز بين الغث والسمين، مع تسليط الضوء على تجارب الشعوب في المقاطعة والمقاومة الاقتصادية.

المبحث الأول: التأصيل القانوني والتاريخي للمقاطعة

أولاً: التأصيل القانوني والدولي:

لا تأخذ المقاطعة الاقتصادية مشروعيتها العملية من النصوص الدينية فقط، وإنما أيضاً تكتسي مزيداً من المشروعية القانونية كحق قانوني وسياسي تكفله كافة مواثيق ومبادئ القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة، وكخيار سيادي وطني مشروع للدول من أجل الضغط على المعتدي وإنهاء استعمارهم وظلمهم.

ولا بد من التنبيه هنا إلى أنه لا يوجد دليل عام في القانون الدولي يجعل المقاطعة الاقتصادية واجباً مطلقاً أو إلزامياً على الدول أو الأفراد، بل يأتي موضوع المقاطعة ليكون - كما قلنا - خياراً وأداة سيادية مشروعة يمكن للدول استخدامها كرد فعل مضاد على فعل الاستعمار والعدوان. وهذا استثناء في آليات التعامل بين الدول، ولا يعد قانوناً عاماً.

وقد جاء القانون الدولي ليقرّ بأحقية أية دولة في اختيار شركائها التجاريين وعلاقاتها الاقتصادية، كما أنّه لا يقف عائقاً أمام فرض عقوبات اقتصادية (مقاطعة أولية) كوسيلة للضغط السياسي ضدّ هذه الشركة أو تلك الدولة، ويصبح هذا الحق أكثر مشروعية في حالات النزاع والصراع أو الدفاع عن النفس، ولكن بشرط أن لا يصل الأمر إلى مستوى استخدام القوة؛ لأنّه محظور بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وكذلك يصبح التأصيل القانوني للمقاطعة الاقتصادية أقوى وأرسخ، في حال حدوث احتلالات واعتداءات من قبل الكيانات الاستعمارية، ووجود أنظمة عنصرية متسلطة تتحكم بإرادة شعوبها، وتمنعهم من تقرير المصير^١.

وكمثال تاريخي نذكر هنا أنّ الأمم المتحدة (ومجلس الأمن) أصدرت - في ذروة قوة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا- مجموعة قرارات دولية متتالية خلال سنوات عديدة^٢ حثّت من خلالها الدول الأعضاء فيها على تبني والتزام خيار المقاطعة الاقتصادية وغير الاقتصادية، تنصّ على أنّ التعامل مع هذا النظام العدو للإنسانية هو عمل غير إنساني وغير قانوني! كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات (مثل القرار ٥٠/٣٣)، أدانت فيها الأنشطة الاقتصادية التي تعيق تطبيق إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة.

بل هناك قرارات تطلب من الدول ضرورة اتخاذها لإجراءات تشريعية وإدارية واضحة وصريحة (مقاطعة اقتصادية)، ضدّ رعاياها الذين يستثمرون في الأراضي الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، معتبرة أنّ ذلك (إن حدث) يُعدّ انتهاكاً لحقوق الشعوب الأصلية في الحفاظ على ثرواتها ومواردها

١. نص عهد عصبة الأمم على جزء المقاطعة الاقتصادية في الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة، إذ تقرّر فيها أنّ الدولة التي تلجأ إلى الحرب، إخلالاً بالتزاماتها المنصوص عليها في المواد من ١٢ إلى ١٥ تعدّ كأنّها قامت بعملٍ حربيّ ضدّ الدول الأعضاء، وتتعهد هذه الدول بأن تقطع كلّ علاقة تجارية أو مالية مع الدولة المخلة. (أنظر: https://avalon.law.yale.edu/20th_Century/leagcov.asp).

٢. ومنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٦١ لعام ١٩٦٢م، الذي أدان سياسات الأبارتهايد، وعدّها انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وتهديداً للأمن والسلام الدوليين، داعياً الدول الأعضاء إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا، ومقاطعتها اقتصادياً. وقرار مجلس الأمن رقم ١٨١ لعام ١٩٦٣م الذي دعا جميع الدول إلى وقف بيع وشحن الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا. وقرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ لعام ١٩٧٧م، الذي جعل حظر الأسلحة عن جنوب أفريقيا إلزامياً تحت الفصل السابع من الميثاق الأممي، وعدّ نظام «الأبارتهايد» تهديداً حقيقياً للسلام الدولي، مطالباً كلّ الدول بوقف توريد كلّ الأسلحة والمعدات العسكرية له. (أنظر الوثيقة: [https://docs.un.org/en/a/res/1761\(xvii\)](https://docs.un.org/en/a/res/1761(xvii))).

أنظر: <https://digitallibrary.un.org/record/66633?v=pdf>.

ومنع استغلال خيراتها؛ لأن الموارد الطبيعية هي حق وإرث للسكان الأصليين في الأقاليم الخاضعة للاستعمار، وأن أي نشاط اقتصادي أجنبي يعيق تطبيق (إعلان منح الاستقلال)، يُعد انتهاكاً مباشراً لحقوق الشعوب^١.

إذاً المقاطعة الاقتصادية ليست محظورة تلقائياً ولا ممنوعة وجوباً، بل هي واجبة حتى بميثاق الأمم المتحدة، والدليل أنها المنظمة الأممية أصدرت قرارات كثيرة بهذا الشأن، بوصفها إجراءً دفاعياً عن النفس، وعملية ردع واجبة في حالات استثنائية تنشأ فيها ضرورات التزامية إذا صح التعبير، كما في حالة حظر الإبادة الجماعية، والاحتلالات غير المشروعة، حيث تأتي الالتزامات على شكل عدم الإقرار أو الاعتراف بالوضع غير الشرعي للاحتلال، وعدم مساعدته وتقديم العون له، ومنع التعاون معه بأي شكل اقتصادي أو غير اقتصادي، وذلك لإنهاء الوضع غير الشرعي.

وكمثال على ما تقدم، فقد أعلنت محكمة العدل الدولية عام ٢٠٢٤م رأيها الاستشاري بخصوص فلسطين المحتلة^٢، حيث وجدت المحكمة أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي، وأنه يشكل ضمناً نظاماً من الفصل العنصري. وبناءً على ذلك، قضت المحكمة بأن على جميع الدول واجب الامتناع عن تقديم المساعدة للاحتلال، مما يعني قطع جميع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وهذا يعني أن المقاطعة لم تعد مجرد حق أخلاقي، بل أصبحت التزاماً قانونياً بموجب مبدأ الالتزامات تجاه المجتمع الدولي ككل.

كذلك أكدت محكمة العدل الأوروبية في العام ٢٠١٩ أنه من حق المستهلكين معرفة ما إذا كانت البضائع تأتي من مستوطنات غير قانونية، وأجازت للدول الأعضاء فرض بطاقات تسمية تميز ذلك. وبررت المحكمة ذلك بأن للمستهلكين الحق في اتخاذ قرارات شراء بناءً على (اعتبارات أخلاقية) تتعلق باحترام القانون الدولي^٣.

١. تم اعتماد هذا القرار (رقمه الرسمي: ٣٣/٥٠/A/RES) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ: ٦ كانون الثاني عام ١٩٩٥م، ونصه الكامل متوفر باللغة العربية في محضر الجلسة ٨٢ من الدورة الخمسين للجمعية العامة. (أنظر:

<https://digitallibrary.un.org/record/180971>).

وأنظر: https://digitallibrary.un.org/record/104944?ln=zh_CN&v=pdf

٢. أنظر:

<https://www.icj-cij.org/node/204160>.

www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-jud-01-00-en.pdf.

3. See: infocuria.curia.europa.eu/tabs/document?source=document&text=&docid=220534

كما أعلنت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ٢٠٢٠ أن الدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية السلمية تعدّ شكلاً من أشكال التعبير عن الرأي السياسي المحمي بموجب المادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، شريطة أن تكون غير عنصرية ولا تحرض على الكراهية^١.

ثانياً: التأصيل التاريخي للمقاطعة الاقتصادية:

لدى مراجعة كثير من أحداث التاريخ ووقائعه وتحولاته في مصادره ووثائقه وسجلاته، يتبين لنا أن قضية المقاطعة الاقتصادية ليست حالة جديدة أو ظاهرة طارئة في العلاقات بين الدول والمجتمعات والممالك والأمم القديمة أو الحديثة، بل لها جذور تاريخية عميقة وممتدة إلى العصور التاريخية القديمة؛ وقد جرى استخدامها كوسيلة سلمية للضغط على القوى المستعمرة الظالمة، يمكن أن تؤدي إلى إيقاع خسائر مادية بهم، بما يخفف من احتلالهم ومظالمهم المرتكبة بحق الشعوب المستضعفة.

١. المقاطعة الاقتصادية في العصور القديمة:

يسجل المؤرخون أن أقدم الوثائق القديمة المعروفة بهذا الخصوص تعود إلى العام ٤٣٢ ق. م، من خلال ما عرف بمرسوم (ميغارا) الذي أصدره (بيريكليس) زعيم أثينا في ذلك العهد، وكان يتضمن حظر ومنع مواطني ميغارا من دخول أي ميناء أو أي سوق في الإمبراطورية الأثينية (الحلف الديلي)، وهو ما يعادل عزلاً اقتصادياً شاملاً^٢، والسبب في إصداره هو معاقبة «ميغارا» (خنقها اقتصادياً) على انتهاكاتهما (كإيواء عبيد هاربين)، وكردها لحلفاء «سبارتا».. وقد وصف بعض الباحثين هذا الإجراء بأنه أول استخدام عملي للاقتصاد كأداة من أدوات السياسة الخارجية في اليونان (وعوموم العالم الغربي القديم).

٢. المقاطعة في التاريخ الوسيط:

شكلت الحروب الصليبية حافزاً قوياً لدى المسلمين لتبني سياسة مقاطعة بعض المنتجات والسلع الأوروبية، وخاصة الرومية والإفريقية. وفي هذا السياق، ألّف الإمام الطروشّي المالكي كتاباً تناول فيه تحريم استهلاك جُبن الروم، وهو الموقف الذي يعتمده المحققون من العلماء. وبناءً

١. أنظر: <https://hudoc.echr.coe.int/fre?i=001-203213>

2. Thucydides. History of the Peloponnesian War. Translated by Charles Foster Smith, p139-144.

على ذلك، لا يجوز للمسلم أن يشتري من أيّ حانوت (متجر) يحتوي على هذا الجبن؛ لأنّه ينجس الميزان والبائع والأواني الموجودة فيه^١. وتجدر الإشارة إلى أنّ الطرطوشي كان من المعاصرين للحروب الصليبيّة، وما خلفته من صراعاتٍ صعبةٍ وقاسيةٍ استمرّت لقرونٍ في قلب العالم الإسلاميّ.

٣. المقاطعة في التاريخ الحديث:

استمرّ استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية كأداة للضغط بين الدول عبر العصور المختلفة، ليمتدّ أثرها حتى العصر الحديث. وفي هذه الفترة المتأخّرة، تحوّلت المقاطعة إلى وسيلةٍ جماهيريةٍ بالغة التأثير، وذلك بفضل عدّة عوامل متزامنة، منها: تطوّر النشاط التجاري، وارتفاع مستوى الوعي الاستهلاكيّ لدى الشعوب، وبروز حركات التحرّر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وعلى وجه التحديد، فقد ظهر في العام ١٨٨٠م، مصطلحٌ جديدٌ هو (Boycott)، الذي ما يزال مستعملاً حتى يومنا هذا. وتعود جذور هذا المصطلح إلى أيرلندا، حيث استهدف المزارعون المستأجرون المنتمون إلى (اتّحاد الأراضي الأيرلندي) بقيادة تشارلز ستيوارت بارنيل - الكابتن (تشارلز بويكوت). وكان بويكوت يعمل جابياً للأراضي لصالح النبيل الأيرلندي (إيرن)، وقد رفض تخفيض الإيجارات المفروضة على المزارعين. وردّاً على ذلك، نظّم المجتمع المحليّ حملة عزل اجتماعيّة واقتصادية شاملة ضده، شملت رفض العمل في أراضيه، وعدم تقديم أيّ خدمات نقلٍ له، ومقاطعته تجاريّاً بالكامل. ووصل مستوى الأزمة إلى درجة اضطرار الإدارة البريطانيّة آنذاك إلى إرسال قواتٍ عسكريّةٍ لحماية محصوله وإنقاذه من الخسارة الكاملة^٢.

ومنذ وقوع تلك الحادثة، أصبح اسم (بويكوت) مرادفاً لأيّة حملةٍ منظّمةٍ تهدف إلى مقاطعة شخصٍ أو مؤسسةٍ أو كيان، بدوافعٍ سياسيّةٍ أو اجتماعيّةٍ، وأصبح المصطلح نفسه جزءاً من المعجم العالميّ للحركات الاحتجاجيّة السّلميّة.

١. شهاب الدين القرافي، أحمد بن إدريس، الذخيرة، ج٤، ص ١٢٤.

2. -Marlow, Joyce, Captain Boycott and the Irish, pp. 133-173 (chapters related to the Lough Mask incident 1880).

-للمزيد يمكن مراجعة قاموس أوكسفورد:

(Concise oxford English Dictionary)، Oxford University Press، U.K/Oxford.

٤. نماذج من المقاطعة الاقتصادية في التاريخ المعاصر:

أ. المقاطعة الهندية:

ظهرت خلال القرن العشرين حملاتٌ عدّة للمقاطعة الاقتصادية، كالمقاطعة الهندية للبضائع البريطانية في عهد المهاتما غاندي الذي دعا إلى تنظيم مقاطعة اقتصادية للملابس القطنية البريطانية، بل وحثّ الناس وشجّعهم على حرقها وإنتاج الخدي (النسيج المحلي). وهذا ما تسبّب بخسائر اقتصادية ضخمة لبريطانيا، وأسهم في الضغط عليها، وأدّى بالنهاية إلى نيل الهند لاستقلالها في العام ١٩٧٤ م^١. وقد ورد أيضاً ما نصّه: «أنّ غاندي حضر تجمّعاً في ٣١ يوليو ١٩٢١ في بومباي (مومباي حالياً) حيث أُحرقت الملابس الأجنبية، بحضور عشرة إلى اثني عشر ألف شخص. كما حضر احتفالاً آخر لحرق الملابس الأجنبية في ٩ أكتوبر ١٩٢١ في المكان نفسه، ومرةً ثالثة في ١٧ نوفمبر ١٩٢١ بحضور حوالي ٢٥,٠٠٠ عامل»^٢.

ب. مقاطعة نظام الفصل العنصريّ السابق في جنوب أفريقيا:

برزت أيضاً في التاريخ المعاصر نماذج ناجحةً أخرى للمقاطعة الاقتصادية، تمثّلت في تلك الحملات الدولية التي استهدفت مقاطعة نظام الفصل العنصريّ السابق في جنوب أفريقيا (الأبارتيد أو الأبارتايد). وقد أثبتت تلك الحملات جدواها ونجاحها الكبير، كونها لعبت دوراً محورياً في الإطاحة بذلك النظام الجائر.. وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، قادت منظمات المجتمع المدنيّ حول العالم حملةً مقاطعةً واسعة وشاملة ضدّ نظام الأبارتايد، تعدّدت أشكالها وتنوّعت مجالاتها ومستوياتها لتشمل الجوانب الاقتصادية والرياضية والثقافية والأكاديمية^٣.

وتضمّنت تلك المقاطعة ما يأتي:

- المقاطعة الاقتصادية: وتمثّلت في سحب الاستثمارات الأجنبية من الشركات العاملة داخل جنوب أفريقيا، وفرض عقوباتٍ ماليةٍ حدّت من تدفق رؤوس الأموال إليها.

1. Guha, Ramachandra, Gandhi: The Years That Changed the World 1914-1948, pp. 240-280, 350-400 (chapters related to the Swadeshi Movement, Khadi campaign, and Non-Cooperation Movement).

2. - David Hardiman, Noncooperation in India, Context, an imprint of Westland Books, New Delhi, India, 2023.

3. - Apartheid and Anti-Apartheid in Western Europe, P271.

- المقاطعة الرياضية: تجلّت في حرمان جنوب أفريقيا من المشاركة في المحافل الرياضية الدولية الكبرى، وعلى رأسها دورات الألعاب الأولمبية، مما عزل النظام رياضياً.

- المقاطعة الثقافية والأكاديمية: وتمثّلت في رفض الفنانين العالميين التعامل مع المؤسسات الثقافية في جنوب أفريقيا، وكذلك رفض الأكاديميين والباحثين التعاون مع جامعاتها ومراكزها البحثية^١.

وهكذا فقد أسفرت هذه الضغوط المتراكمة عن انهيار اقتصادي مدو لنظام الفصل العنصري الجنوب أفريقي؛ حيثُ انهارت قيمة العملة المحلية، وتعمّقت العزلة الدولية للبلاد، وتزايدت حدة الاحتجاجات الداخلية. وفي النهاية، لم يجد النظام مفرّاً من الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، فاضطرّ إلى الإفراج عن الزعيم نيلسون مانديلا بعد أكثر من سبعة وعشرين عاماً أمضاها ضمن سجنٍ انفراديٍّ، كما تمّ إجراء أوّل انتخاباتٍ حرّةٍ متعدّدة الأعراق، وهو ما مهّد الطريق لقيام دولة جنوب أفريقيا الجديدة الموحّدة^٢.

ج. المقاطعة الشعبية العربية للمنتجات الدانماركية:

في عام ٢٠٠٥، نشرت صحيفة دنماركية صغيرة تُدعى (يلاندس بوستن) رسوماً كاريكاتوريةً مسيئةً للنبيّ الكريم محمد ﷺ، الأمر الذي أطلق موجةً من الاحتجاجات والدعوات العربية والإسلامية لمقاطعة البضائع والمنتجات القادمة من الدانمارك. وسرعان ما تحوّلت هذه الدعوات الإعلامية إلى حملة شعبية واسعة في العديد من الدول الإسلامية، تزامنت مع احتجاجات كبرى اجتاحت العالم شجباً واستنكاراً لتلك الرسوم المسيئة للنبيّ، ووصلت إلى العاصمة الدنماركية كوبنهاغن التي شهدت بدورها عدّة مظاهرات منددة بتلك بالإساءة داعيةً لمحاسبة من قام بها.

وإلى جانب هذا الحراك الشعبي، تصاعد الموقف ليتخذ بُعداً سياسياً دبلوماسياً حاداً من قبل عددٍ من الدول العربية والإسلامية تجاه الدنمارك. فقامت عدّة دول بسحب سفرائها من كوبنهاغن احتجاجاً على الإساءة، كما تراجعت الصادرات الدنماركية إلى الشرق الأوسط بمقدار النصف. أيّ أنّه كان هناك تأثيرٌ واضحٌ وكبيرٌ لمقاطعة الدول العربية والإسلامية للمنتجات الدنماركية، وجاءت أكثر حدةً مقارنةً بتأثيرها في دولٍ أخرى؛ وذلك لأنّ السوق العربية والإسلامية تُعدّ سوقاً رئيساً

1. -Fieldhouse, Roger, Anti-Apartheid: A History of the Movement in Britain, 1959-1994, pp. 87-150, 250-350 (chapters on economic sanctions, sports boycott, and cultural/academic isolation).

2. -Philip I. Levy , Sanctions on South Africa: What Did They Do, P415-420.

ومهمةً للسلع القادمة من الدانمارك. وقد بلغ الأمر بالحكومة الدنماركية أن لجأت إلى الاتحاد الأوروبي واستنجدت به طالبةً التدخل الفاعل لإنقاذ تجارتها الخارجية. كما أرسلت «خافير سولانا» (مسؤول الاتحاد الأوروبي وقتها) في مهمةٍ دبلوماسيةٍ لتهدئة الأوضاع واحتواء الأزمة مع العرب، لا سيما أن خسائر الشركات الدنماركية كانت قد تجاوزت آنذاك في المملكة العربية السعودية وحدها نحو ٧٠ مليون دولار^١.

د. المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني:

لا شك في أن المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني هي من أهم أشكال وأنماط التأصيل التاريخي المجسّد لفكرة المقاطعة؛ ويمكن هنا إجراء تقسيم وتحليل لها من زاويتي السيورة التاريخية للتطبيق، ومستوى نجاحه. فمن الزاوية التاريخية لمقاطعة الكيان الصهيوني، تؤكد المراجع والوثائق أن جذور المقاطعة تعود إلى بدايات مرحلة الاحتلال البريطاني لفلسطين منذ العام ١٩٢٢م^٢، عندما قام القادة العرب بتنظيم حملات لمقاطعة الشركات المملوكة لليهود في فلسطين المحتلة، وذلك كآلية ضغط لإضعاف الوجود الاقتصادي لليهود^٣. وكانت هذه المقاطعة تشتد وتزايد أثناء اشتعال الاضطرابات الطائفية بين العرب (من مسلمين ومسيحيين) واليهود^٤. ولاحقاً بعد تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م، تم التأكيد على ضرورة تنظيم عملية المقاطعة (وذلك قبل تأسيس الكيان العبري بثلاث سنوات)، وتوجيهها وتركيزها رسمياً ضد الكيان الجديد، وعدّ المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية، وأن إباحة دخولها للبلاد العربية يؤدي إلى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية، بحيث يشمل كافة شركائه وحلفائه الاقتصاديين والسياسيين، خاصةً على مستوى منع التجارة والاستثمارات، ورفض الاعتراف بالكيان، وإغلاق أي قناة اتصالٍ معه، ومقاطعة شركات النقل (براً وجواً وبحراً)، ممّا

١. أنظر: خسائر بمليارات الدولارات، كيف أثّرت مقاطعة المسلمين لمنتجات الدول المسيئة للرسول، تسلسل زمني،

عبر الرابط الآتي: <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2072096>

٢. مؤتمر بلودان، موسوعة التاريخ السوري المعاصر، عبر الرابط الآتي: <https://bit.ly/2rnutxg>

٣. أنظر: استانبولي، حاتم، فلسطين ما بين سايكس بيكو وصفقة القرن، موقع الهدف، الرابط:

<https://bit.ly/35bWWd9>

4. egev, Tom, One Palestine, Complete: Jews and Arabs Under the British Mandate, pp. 200-250, 300-350 (chapters covering 1920s Arab Congresses, economic separation, and boycotts).

انعكس سلباً على الكيان، وكانت للمقاطعة الكثير من النتائج الكبيرة، خاصة في السنوات الأولى لتأسيس الكيان العبري^١.

وكان مجلس جامعة الدول العربية قد أصدر في الشهر الخامس من عام ١٩٥١م، قراراً يقضي بإنشاء جهاز يتولّى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة إسرائيل، والعمل على متابعتها وتحقيقها، على أن يكون مقرّ هذا الجهاز بدمشق، ويتبع له مجموعة مكاتب فرعية. وفي أيلول ١٩٦١م، صدر قرار آخر من الجامعة العربية نظم اختصاصات هذا الجهاز، وحدّد واجباته من خلال ما يأتي^٢:

المقاطعة السلبية وتشمل ما يلي:

منع التعامل أو التهريب المباشر بين الدول العربية وإسرائيل وما يتبعه من إجراءات.
منع التعامل أو التهريب غير المباشر من أو إلى إسرائيل عن طريق الدول الأجنبية وما يتبعه من إجراءات.

المقاطعة الإيجابية وتشمل ما يلي:

منع تدفق رؤوس الأموال أو الخبرة الفنية إلى إسرائيل وبصفة أعم الحيلولة دون تدعيم اقتصاديات إسرائيل ومجهودها الحربي.

مراقبة تطوّر الاقتصاد الإسرائيلي وصناعاتها ووضع الخطط التي تؤدي إلى عدم تحقيق آمال إسرائيل. ولاحقاً أصدر مجلس جامعة الدول العربية الكثير من القرارات التنظيمية والتطبيقية بشأن سياسة المقاطعة، خاصة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وتكتسب هذه القرارات أهمية علمية خاصة لأنها تُظهر تحوّل المقاطعة من مبدأ عام إلى إجراءات محدّدة ومتابعة مؤسسية دورية، وقد ركّزت تلك القرارات (مثل ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠) على

1. Walid Khalidi, The Transformation of Palestine: Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict, First Edition, Evanston- Illinois/USA, Northwestern University Press, 1971.

٢. الدجاني، برهان، تجربة المقاطعة العربية لإسرائيل، دورية شؤون عربية، العدد: ٤٢، حزيران ١٩٨٥م، ص ٤٨. وأنظر أيضاً: مكتب مقاطعة إسرائيل، جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة، الطبعة الرسمية، دمشق/ القاهرة - جامعة الدول العربية (الأمانة العامة)، ١٩٦١/١٩٥١، الجزء المتعلّق بالدورة ١٤، وقرارات عام ١٩٦١، الصفحات الخاصة بالقرار ٣٥٧، والقرار التنظيمي ١٩٦١م.

وضع الأسس القانونية والإدارية لمنع التبادل التجاري المباشر، والتصدي للمحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تقليل تأثير المقاطعة عبر قنوات اقتصادية غير مباشرة.

كما أصدرت الجامعة العربية في مرحلة التوسع والتفصيل الممتدة بين عامي (١٩٧٢-١٩٧٥)، قرارات عديدة، تناولت فيها ظاهرة (التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي) في الأسواق العربية بطرق مضللة وملتوية (كالوساطة أو العلامات التجارية المضللة)، كالقرار رقم: ٢٩٧٤ لعام ١٩٧٢م، ومن ثم كل من القرارين ٣٢٤٧ و ٣٣٤٨ لعام ١٩٧٥ اللذين قدّما توصيات متكاملة، مما يشير إلى تحول المقاطعة من سياسة حظر استيراد إلى نظام اقتصادي وقائي متكامل^١.

ولكن رغم وجود تلك القرارات - التي كانت تستتبع بتأكيدات ودعوات رسمية للمقاطعة - فإن فاعليتها لم تتعمق إلا بعد تحولها لتيار شعبي جارٍ في كل البلدان العربية، وإلى يومنا هذا بقي الكيان منغزلاً وبعيداً عن حدوث أي تواصل شعبي جماهيري عربي معه، رغم المحاولات التي قامت بها بعض النظم السياسية العربية الرسمية الموقّعة لما سمي باتفاقات سلام معه، والتي كان وما زال مصيرها الفشل على المستوى الشعبي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، رغم خروقات عديدة حدثت لاحقاً من قبل بعض دول المنطقة خاصة بعد توقيعها لتلك الاتفاقات المزعومة، وانسحابها الفعلي من المقاطعة الرسمية. ولكن اليوم ورغم محدودية التبادل الاقتصادي مع الكيان الغاصب، لا تطبق كثير من الدول العربية قوانين المقاطعة وقراراتها المخزنة في أدراج مكاتب الجامعة التي كانت أقرتها مكاتبها، لتترك تنفيذها بعهدة كل دولة على حدة لتفعل ما تراه مناسباً لوضعها، وما يُسمّى بقرارها السيادي للأسف^٢! وهذا يدفعنا لإظهار حقيقة أن كل الدلائل والمؤشرات والمعطيات الاقتصادية تبين لنا أن المقاطعة العربية للكيان الصهيوني بقيت شعبية في معظم الدول العربية والإسلامية، خاصة في المستويات الثقافية، والأكاديمية، والرياضية، والاجتماعية. وهذا ما أدّى إلى نشوء حركة (BDS) التي ضمت أكثر من ١٧٠ منظمة مجتمع مدني فلسطيني، وانطلقت في العام ٢٠٠٥م، معتمدة على هذا الدعم الشعبي، وقد حققت كثيراً من النجاحات في عزل إسرائيل

١. يمكن الرجوع إلى النص الكامل لتلك القرارات مع تسلسلها الزمني ضمن سياق قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، من خلال الرابط التالي، وهو قرار صادر عن جامعة الدول العربية -أرشيف مقتفي، جامعة بيرزيت:

(<http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/arab.htm>)

٢. أنظر كتاب:

Gil Feiler, From Boycott to Economic Cooperation: The Political Economy of the Arab Boycott of Israel, First Edition, London , Frank Cass ,1998.

خاصةً على الصعيد الرياضي والثقافي والاجتماعي^١، رغم الصعوبات في إلحاق انهيار أو إفلاس اقتصادي بالكيان الصهيوني كنموذج الجنوب أفريقي، بسبب الخروقات الرسمية العربية، والدعم الغربي الهائل للكيان، ومنع إصدار أية قوانين مقاطعة له.

إن نجاح عملية المقاطعة - ولو جزئياً - اقتصر كما قلنا على مستوى المجتمع الأهلي في البلدان العربية والإسلامية الراض دينياً وثقافياً وأخلاقياً لأي تعامل مع الكيان الصهيوني الذي

عانى ويعاني فعلياً من حالة عزل مجتمعي أخلاقي وثقافي وأكاديمي ورياضي عربي شامل. وهذا الشكل من المقاطعة الأهلية حقق إيجابيات عديدة ملموسة، رغم عدم خلوه من بعض الأخطاء، كافتقاده للبعد المؤسسي والإطار التنظيمي الفاعل^٢. وعلى سبيل المثال، فقد ظل التطبيع الشعبي للمصريين خجولاً وبارداً للغاية، رغم توقيع النظام الرسمي المصري على اتفاقية كامب ديفيد في العام ١٩٧٩م، حيث رفض المصريون بغالبيتهم التطبيع الثقافي والاجتماعي وحتى الرياضي، واستطلاعات الرأي العام والتقارير تؤكد أن هذا الرفض ليس مجرد موقف نخوي، بل هو شعبي واسع^٣. وما زالت المقاطعة الشعبية قوية إلى يومنا هذا، خاصةً بعد تفجر مقتلة وعدوان غزة منذ ٧ تشرين أول عام ٢٠٢٣م. بما يعني أن العلاقات الرسمية ظلت محدودة (أمنية واقتصادية جزئية)، ولم تترجم إطلاقاً إلى تطبيع شعبي شامل.

المبحث الثاني: أشكال المقاطعة

لا يمكن عدّ المقاطعة التي تلتزمها الشعوب ضدّ المستعمر الداخلي أو الخارجي مجرد دعوة تطلقها مؤسسات دول أو قوى مجتمعها المدني لمنع التعاطي مع المحتل (المستعمر الظالم) من خلال عدم شراء سلعه ومختلف ما ينتجه من موادّ وبضائع واستهلاكيات، وإنما هي أساساً منظومة واسعة متكاملة من الآليات والأدوات والأساليب الاقتصادية الفعالة الأخرى المطلوب

1. -Hallward, Maia Carter, Transnational Activism and the Israeli-Palestinian Conflict, pp. 1-40, 150-200 (chapters on the history, theory, and grassroots foundations of the BDS movement).

2. Omar Barghouti, Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights, pp. 1-50, 100-150 (chapters on grassroots BDS, Arab popular boycott, and civil society efforts).

٣. أنظر: التطبيع بين بعض الحكومات العربية وإسرائيل: حقائق وأرقام، طهران تايمز، ١٤ أيلول ٢٠٢٠م، الرابط:

<https://www.tehrantimes.com/news/452438/Normalization-between-some-Arab-governments-and-Israel-Facts>

العمل بموجبها للضغط عليه، ومحاولة إضعاف قدراته والتأثير على مواقع قوّته ونفوذه، وإثارة الرأي العام ضدّ ما يرتكبه من مظالم وعدوان وانتهاكات، وأعمال توسّع واستيطان وجرائم ضدّ الإنسانيّة، وهي تعتمد (أي المقاطعة) على رفض التعاون مع العدوّ بالكامل، وإنشاء آليات قانونيّة لها، مع العلم أنّها قد تختلف في أشكالها وصورها العمليّة بحسب السياق التاريخيّ والمستوى التنظيميّ، وغالبًا ما تكون جزءًا من خطط وحركات وأعمال ممنهجة أوسع تستهدف إزالة الاحتلال ونيل الاستقلال الوطنيّ. كما تختلف المقاطعة من حيث الجهة التي تفرض المقاطعة وتلتزمها، وتتفرّع إلى عدّة أنواع منها:

- المقاطعة الأهليّة غير الرسميّة:

يقومُ بها ويمارسُها ويفرضُها أفرادٌ أو منظمات وهيئات قوى مجتمع أهليّ ومدنيّ، مدفوعين بعقيدتهم وكرامتهم وقناعاتهم الإيمانيّة وحماسهم الوطنيّ. وهذا النمط من المقاومة الشعبيّة برز بوصفه إحدى الآليات الجوهرية في سياق الصراع ضدّ الاحتلال الصهيونيّ ككل، وهي (أي تلك الآليات) لم تكن مقتصرةً فقط على الأشكال التقليديّة من المواجهة السياسيّة وغير السياسيّة، بل تطوّرت لتشمل طرقًا وأساليب ضغط سلميّة وحضاريّة مدنيّة. وفي هذا الإطار، اكتسبت مقاطعة الكيان الصهيونيّ أهميّةً متزايدةً بوصفها محور عملٍ استراتيجيّ لكلّ من القوى العربيّة الديمقراطيّة والنيارات العالميّة المتضامنة مع الحقوق الفلسطينيّة.

وقد استندت هذه المقاطعة إلى أحكام القانون الدوليّ، ومبادئ حقوق الإنسان، ويُقصد بها تحقيق ردعٍ قانونيّ وسياسيّ وأخلاقيّ ضدّ السياسات الصهيونيّة العنصريّة في الأراضي المحتلة القائمة على الاستيطان ومصادرة الأراضي والقتل وحتى الإبادة الجماعيّة التي ارتكبوها في غزة. وتتّسع دائرة الانخراط في هذه السياسة على المستوى العالميّ بشكلٍ نسبيّ ومتصاعد، إذ تشمل مستويات متعدّدة: السياسيّة، والاقتصاديّة، والأكاديميّة، والثقافيّة، والرياضيّة، بل العسكريّة أيضًا. وقد تحولت المقاطعة بذلك إلى لبنة هيكلية ضمن بنية النضال الشعبيّ الواسع ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، إلى جانب أشكال المقاومة الأخرى.

- المقاطعة الحكوميّة الرسميّة:

وتقوم بفرضها وتطبيقها وتنظيم آليّاتها ضمن قوانين سلطات الدولة المسؤوليّة ضدّ دول أو جماعات معتدية. إذ إنّ من الناحية التاريخيّة، كانت المقاطعة استراتيجيّة رسميّة معتمدة من قبل الدول العربيّة في وقت مبكر؛ فلم تكن مجرد تسجيل لموقف رمزيّ، بل تجسّدت في قرارات ملزمة صادرة عن جامعة الدول العربيّة كمؤسّسة سياسيّة رسميّة عربيّة لها حضورٌ ودورٌ ومكانةٌ عالميّة. ويعود

أول هذه القرارات إلى القرار رقم (١٦) لعام ١٩٤٥، الذي طالب الدول الأعضاء في الجامعة بمنع دخول المنتجات الصادرة عن المؤسسات التجارية الصهيونية إلى أراضيها^١. ولم يقتصر القرار على الحكومات، بل امتد ليشمل الفاعليات الاقتصادية كافة من مؤسسات ومنظمات وتجار وأفراد عرب، داعياً إليهم إلى ضرورة العمل الفوري على وقف التعامل ورفض التعاطي مع السلع والبضائع الصهيونية بأي شكل من الأشكال، سواء من حيث التوزيع أو الاستهلاك أو الترويج.

- المقاطعة الجماعية التي تقرّها منظمات دولية

المقاطعة الجماعية التي تقرّها منظمات دولية قائمة على عهود ومواثيق ومبادئ إنسانية دولية. ولا شك في أنّ المقاطعة المطلوبة اليوم تتمثل بأعلى معانيها وتجلياتها في الضرورة القصوى لمقاطعة دولة العصابات الصهيونية المحتلة لأرض فلسطين العربية، ومنع أيّ تعامل اقتصادي أو غير اقتصادي معها؛ لأنّها أسّ العنف والدمار والخراب في هذا العالم وخاصة في عالمنا العربي والإسلامي؛ ولهذا لا بدّ من استدامة الضغط عليها، والبقاء في حالة طوارئ (سياسية واقتصادية وعسكرية) دائمة لمواجهةّها، بوصفها غدة سرطانية لا يمكن لجسد الأمة قبولها ومعاملتها كجزء طبيعيّ منه. والدليل على هذا أنّ عوامل التفجّر والعنف واشتعال الصراعات الدموية ما زالت كامنة في المنطقة، بسبب وجود الكيان العنصريّ الغاصب الذي ما فتى يتعامل مع المنطقة وأهلها انطلاقاً من مشروعه التلموديّ الصهيونيّ القائم على ترابط البعدين: الدينيّ المستمدّ من النصوص التلمودية والكتابية (اليهود هم شعب الله المختار)، والسياسيّ القوميّ المتمثّل في الحركة الصهيونية الحديثة التي نجحت في إقامة دولة يهودية تلمودية عنصرية على أرضنا الفلسطينية، وهو يحلم ويسعى لتوسيعها استناداً لما يُسمّى بالوعد الإلهيّ المزعوم: (حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل). وهذه العقيدة العنصرية بمجملها جاءت نتاج قرون زمنية طويلة من هيمنة ومراكمة ما يُسمّى بالإلهام الدينيّ والتاريخيّ المستمدّ من تلك النصوص التلمودية، التي ما زالت تغذي مشاعر العدوان الهمجيّ لدى عموم أتباع الصهيونية، وتُستخدم لتبرير أعمال التوسّع والاستيطان والحروب اليهودية الصهيونية التي تمارسها تلك الدولة ضدّ العرب والمسلمين، وضدّ كلّ من يقف في وجه إجرامهم ودمويّتهم وعنصريّتهم. وهذا هو حقيقة جوهر الصراع في المنطقة وأساسه، مهما حاول كثير من الساسة والمثقفين حجبّه وغضّ البصر والبصيرة عنه. إنّهُ متركّز في وجود الاحتلال

١. بعد تلك المرحلة باتت المقاطعة أكثر تنظيمًا مع تأسيس جهاز يشرف على إدارة موضوع المقاطعة الاقتصادية، ومكتب

مقاطعة دائم في دمشق، وهذا كان في العام ١٩٥١. حيث صدرت لاحقاً مجموعة كبيرة من قرارات المقاطعة، يمكن

متابعتها على الرابط: <http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/arab.htm>

الصهيونيّ على أرض فلسطين التي اغتصبها قهراً وظلماً وعدواناً، وبالتالي فإنّ استمرار إجرامه وظلمه وعدوانه على الأرض والشعب ونهبه للخيرات والثروات المتواصل منذ حوالي ثمانية عقود ما زال يشكّل وصمة عار على جبين الإنسانية عموماً، وعلى جبين كلّ الصامتين والمتقاعسين عن تجريمه وفضحه وكشف حقيقته، والسعي الحثيث الدائم لمحاكمة نخبه ورموزه وقياداته.

ولهذا وجبت مواجهة هذا الكيان الغاصب ومقاطعته بكلّ السبل والطرق الممكنة، خاصّةً الطريق الاقتصاديّ الذي يتفرّع عنه عدّة أشكال وأنماط من المقاطعة، رغم الصعوبات والعراقيل الكثيرة التي تعترضه في ظلّ هيمنة الاتجاه السياسيّ الرسميّ العربيّ القائم على الانخراط في مسالك التطبيع مع العدو الصهيونيّ.

أولاً: المقاطعة الاقتصادية المباشرة:

وهو الشكل الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل الدول والجماعات السياسيّة، ويشتمل على:

- مقاطعة المنتجات الاستهلاكيّة التي تصنعها وتنتجها الشركات الرئيسة الأم سواء كانت معاملها ومصانعها قائمة في بلد المنشأ أم كان لها فروع في الدول الأخرى.
- مقاطعة المصارف والبنوك على مستوى السحب والإيداع والتمويل والاستثمار.
- مقاطعة شركات الطاقة والتكنولوجيا على مستوى منع شراء منتجاتها، وعدم الاستثمار فيها.
- مقاطعة ومنع التعامل مع من يتعامل مع المستهدف (العدو المحتمل).

وقد تبنت الدول العربيّة سابقاً مثل هذا الشكل المتكامل والمنظّم من المقاطعة ضدّ العدو الصهيونيّ، منذ عدّة عقود، وتحول إلى استراتيجية وسياسة مركزية اعتمدها وأدارها (مكتب المقاطعة العربيّة) التابع لجامعة الدول العربيّة منذ تأسيس إسرائيل وحتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي. حيث استهدفت المقاطعة منع التعامل مع الشركات والمصانع التي تنتج السلع الاستهلاكيّة والطاقة والتكنولوجيا، إضافةً إلى مقاطعة الشركات العالميّة الكبرى التي لها أيّ نشاط استثماريّ أو إنتاجيّ داخل الكيان الصهيونيّ، سواء كان مصنعاً أو حتى مجرد ترخيص امتياز، وكانت القوائم الخاصّة بتلك الشركات تنشر باسم اللائحة السوداء، ووصل عددها سابقاً إلى ما بين ٦٠٠-٢٠٠٠ شركة عالميّة، كان من أهمّها شركات: شركة كوكا كولا، فورد موتورز، تشيس مانهاتن بنك، آر سي إيه (RCA)، مع مقاطعة البنوك والتمويل^١.

1. -S. International Trade Commission. Effects of the Arab League Boycott of Israel on U.S. Businesses. (Investigation No. 332-349), p42-52.

كما التزم مكتب المقاطعة بتطبيق مبدأ (المقاطعة الثانوية) القائم على معاقبة أيّ مستوردٍ أو تاجرٍ عالميٍّ يتعامل مع الشركات التي تمّ إدراجها في القائمة أو اللائحة السوداء، وهذا ما شكل وقتها ضغطاً اقتصادياً كبيراً على دولة الاحتلال.

ولكن للأسف، لم تستمر حالة المقاطعة، لأسبابٍ كثيرةٍ، منها انخراط بعض النظم الرسمية العربية في زوارب التطبيع مع دولة الاحتلال الصهيوني، والضغط الغربي على تلك النظم العربية لإقامة علاقات معها، خاصةً على الصعيد الاقتصادي، فتشكّلت المكاتب الاقتصادية الإسرائيلية في أكثر من بلدٍ عربيٍّ لتكون أول جسور التطبيع الصريح والمكشوف مع الاحتلال. لذا لم يتمّ عزل الكيان الصهيوني اقتصادياً، وفشل الضغط عليه لتغيير سياساته العنصرية الدموية ضدّ الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة. نقول هذا مع ضرورة الإشارة هنا إلى حالة النجاح الجزئي للمقاطعة الشعبية العربية^١، وحتى الإسلامية (جهود ونشاطات قوى المجتمع المدني)، من خلال رفض التعامل مع منتجات الشركات الإسرائيلية في كثيرٍ من تلك الدول رغم محاولتها دخول الأسواق العربية تحت مسمياتٍ غير إسرائيلية، وهذا ما أسهم في سحب مليارات الدولارات من استثمارات الشركات المتورطة في المستوطنات خلال السنوات القليلة الماضية^٢.

ثانياً: المقاطعة الثقافية والاجتماعية والمدنية العامة والخاصة:

كان الإطار التاريخي هو تركيز المقاطعة العربية لإسرائيل، التي اشتملت على مستوياتٍ وأبعادٍ غير اقتصادية، مثل منع التطبيع الثقافي والاجتماعي والفني والرياضي على مستوى:

المقاطعة للمهرجانات الثقافية والفنية والسينمائية

المقاطعة للمهرجانات الثقافية والفنية والسينمائية ودور النشر ووسائل الإعلام والمؤثرين على

(التقرير الرسمي الصادر عن لجنة التجارة الدولية الأمريكية (USITC) عام ١٩٩٤ بعنوان: «تأثيرات مقاطعة جامعة الدول العربية لإسرائيل على الأعمال التجارية الأمريكية»).

رابط التقرير: https://www.usitc.gov/publications/332/pub2827_0.pdf

١. راجع بهذا الخصوص: عبد الله الحصري، المقاطعة الاقتصادية العربية تكبد إسرائيل خسائر ٩٠ مليار دولار في ٥٤ عاماً، صحيفة الجزيرة السعودية، تاريخ النشر: ١٠ أيار ٢٠٠٢م، العدد: ١٠٨١٦، الرابط:

<http://www.al-jazirah.com/2002/20020510/ec14.htm>

٢. أنظر: أوراق ندوة: «استراتيجية المقاطعة في النضال ضدّ الاحتلال ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي: الواقع والتموحي»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الرابط:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Boycott-as-a-Strategy-against-Israeli-Occupation-and-Apartheid-Presentday-Realities/Pages/index.aspx>

مواقع التواصل والمنصات الرقمية^١. ومن الشخصيات الثقافية والأكاديمية الغربية المهمة التي كانت تؤكد على هذه المقاطعة، تعدّ الدكتورة (إيفا لويز فيرغلاند) أيقونةً من أيقونات هذه المقاطعة الأكاديمية لدولة العصابات الصهيونية، فقد كانت تصرّ وتؤكد على ضرورة رفض أي شكل من أشكال التواصل والتعاون الثقافي والأكاديمي والرياضي مع الكيان العبري، وأنه ينبغي أن تصبح المقاطعة قضيةً على مستوى النرويج كلها^٢.

المقاطعة العلمية الأكاديمية:

وشملت عدّة أشكال؛ منها: مقاطعة الجامعات ومنع أيّ استثمارات عربية وإسلامية معها أو مع الجامعات المتعاملة والمتواطئة معها، ومقاطعة الباحثين الصهاينة^٣.

وقد قامت عدّة جمعيات أكاديمية في أمريكا بمقاطعة شاملة لإسرائيل من بينها جمعية الدراسات الأمريكية، كما وقع ٣٤٣ باحثاً وأكاديمياً بريطانياً ينتمون لجمعيات عديدة عريضة تطالب بمقاطعة علمية أكاديمية لإسرائيل بسبب خرقها القانون الدولي.

كما قام الاتحاد الوطني لطلبة بريطانيا - وهو يضم أكثر من سبعة ملايين طالب وطالبة - بالانضمام إلى حملة المقاطعة العالمية للكيان الصهيوني، إضافةً إلى عددٍ من اتّحاداتٍ طلابيةٍ في كلّ من إيرلندا وبلجيكا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا. وقد هزّت هذه المقاطعة صورة إسرائيل، وذلك عبر التعامل معها بوصفها دولةً عنصريةً^٤.

والمقاطعة الرياضية الشاملة:

من خلال رفض التعاون واللعب مع الكيان الصهيوني في أيّ لونٍ وشكلٍ من أشكال الرياضة، ومقاطعة كلّ البطولات التي تستضيفها إسرائيل، ومنعها أنديةً من اللعب في ملاعب الدول العربية.

1. www.un.org/unispal/document/resolutions-adopted-by-the-league-of-arab-states-at-its-155th-extraordinary-session-held-in-cairo-on-3-march-2021/

٢. المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل قضية نرويجية، إيفا لويز فيرغلاند، مقابلة شخصية أجراها ميشال نوفل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥م، ص ١٤٨.

٣. وهذا ما تمثّل من خلال الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI)، التي تأسست عام ٢٠٠٤م. أنظر الرابط: <https://www.bdsmovement.net/pacbi>

٤. أنظر: ورقة مؤتمر استراتيجية المقاطعة في النضال ضدّ الاحتلال ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي: الواقع والطموح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ الانعقاد، ٦ آب ٢٠١٦م، تونس، ص ٧.

وهذا الشكل من المقاطعة ما زال قائماً ومتحققاً في بلداننا العربيّة عموماً رغم بعض الاختراقات القليلة والبسيطة في هذا المجال، والتي تبنتها بعض مراكز الدراسات والبحوث والمؤسسات الثقافية. ولا شكّ في أنّ استمرارية فعالية هذه السياسة جاء بدرجات متفاوتة حتى تسعينيات القرن الماضي، ثم تراجع أعمال المقاطعة جزئياً بعد أن تمّ توقيع اتفاقيات السلام المزعوم بين الكيان الصهيونيّ وكلّ من مصر والأردن، ومن ثمّ اتفاقيات أبراهام التي ما زالوا يحاولون فرضها على بلداننا العربيّة بشكلٍ وبآخر. ولكن مع ذلك كلّ، بقيت المقاطعة الثقافية والرياضية قويّة وراسخة شعبياً ورسمياً في كثير من مجتمعاتنا التي ما زالت تنظر لموضوع التطبيع كلّ انطلاقاً من زاويته الثقافية الدينية المرتبطة بحرمة التلاقي والتفاعل والتطبيع مع الكيان الإرهابي.

المبحث الثالث: تحديات المقاطعة وإشكاليّتها الواقعة في العالم العربيّ والإسلامي

يعدّ اللجوء إلى المقاطعة تعبيراً مدنيّاً سلميّاً، وهو يأتي بالأساس كحقّ شخصي لا خلاف عليه، للاختيار في الشراء أو عدم الشراء. ولكن ليس باستطاعة كلّ الناس والدول والمجتمعات الالتزام به؛ لأنّه قد يجلبُ لها ضرراً أكبر من النفع، وهنا تكون الموازنة صعبةً بين الصبر والتحمل أو الخضوع للمعتدي! وهذه الاستطاعة والمقدرة لها علاقة ببنية الدول الاقتصادية من حيث قوتها الإنتاجية، واكتفائها الذاتي، وامتلاكها لموارد ومقومات التصنيع والحضور الاقتصاديّ الفاعل. وقبل ذلك سيطرتها على قرارها واستقلاليتها.

وعلى صعيد واقعنا العربيّ والإسلامي، فقد بقيت آثار ونتائج المقاطعة محدودةً جداً، رغم حدوث مقاطعة شعبيةٍ للمحتلّ، على مستوى توقيعها لاتفاقيات التجارة الحرة، ومقيدة بوجودها السلطويّ المدعوم منه، إضافةً إلى تغييب تلك النخب المتحكّمة بمفاصل بلداننا السياسية والاقتصادية للبدائل والمنتجات الاقتصادية، وحتى إن توافرت محليّاً فهي قد تكون إلى وأعلى سعراً من المنتج الأجنبيّ المطلوب مقاطعته!

ومع ذلك نستطيعُ التأكيد على نجاح بعض حملات المقاطعة الشعبية لكثير من الشركات الغربية التي حدثت سابقاً، فمثلاً كانت هناك حملة مقاطعة شركات: ماكдонаلدز وستاربكس وبيبيس خلال العدوان الصهيونيّ على غزّة بين عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤. وهذا ما أدّى إلى تراجع أسهم ماكдонаلدز بنسبة ١٥٪ في شهر واحد، وستاربكس بنسبة ١٢٪، وبيبيس بنسبة ٨٪ في الأسواق العربيّة^١.

١. أنظر تقرير لوكالة رويترز على الرابط:

<https://www.reuters.com/business/retail-consumer/starbucks-misses-quarterly-sales->

لقد أثبتت تلك الحملات قوّة المقاطعة الشعبيّة، خاصّةً في الأسواق العربيّة والإسلاميّة، لكن التأثير الطويل الأمد لم يستمر؛ لأنّ هناك جملة عوامل وتحديات تواجه نجاح المقاطعة واستمراريتها، وهي بحاجة لمعالجةٍ حقيقيّة. فما هي التحديات:

أولاً: التحديات الداخليّة المعيقة للمقاطعة:

ترهل الواقع العربيّ وانحطاطه:

ويعود السبب لهيمنة الاستبداد السياسيّ، فما زالت بلداننا خاضعةً لأنماط من الحكم السياسيّ المتنوّعة شكلاً والواحدة مضموناً، والقائم على هيمنة ديكتاتورياتٍ مطلقة الحكم والصلاحيّة، لا سعي ولا همّ لها سوى البقاء الأعمى في الحكم، ولو من خلال مراعاة العدو واسترضاء الخارج على حساب قضايا الأمّة وتحدياتها السياسيّة والاقتصاديّة، مع شيوع الفساد والتبعية والإذلال الاقتصاديّ، وغياب الفكر القانونيّ الرصين والمعياريّ، وتغييب الشفافيّة وحكم المواطنة، وإقصاء الشعوب عن المشاركة والحضور في القضايا التي تمسّها، وكان من أهمّ نتائج الحكم الاستبداديّ ومآلاته - على صعيد موضوع المقاطعة التي باتت الأنظمة تغيّبها، وتعملُ عكس مقرّرات مكاتبها - تراجع دور ومكانة المؤسسات والمنظّمات العربيّة والإسلاميّة (كالجامعة العربيّة ومنظمة المؤتمر الإسلاميّ وغيرها) على الصعيد السياسيّ والاقتصاديّ الإقليميّ والدوليّ، وفقدان الإرادة السياسيّة الفاعلة لإصدار أيّة قراراتٍ مستقلّة تتعلّق بدعم الصناعات الوطنيّة المحليّة كبديلٍ للاستيراد الخارجيّ رغم وجود المال العربيّ الذي بات للأسف بلا دور ووظيفة علميّة حقيقيّة، حيث كان من المفترض استثماره لممارسة ضغوطٍ على الأطراف الفاعلة في نصرة قضايا الأمّة.

استمرار سياسات التطبيع مع العدو الصهيوني:

تمثّل سياساتُ التطبيع الرسميّ - التي تتبناها بعضُ النظم العربيّة - واحدةً من أبرز التحديات العمليّة التي تواجه نجاح جهود المقاطعة الاقتصاديّة والأكاديميّة والثقافيّة للكيان الصهيونيّ. فبينما تشهدُ السّاحاتُ الشّعبيّة العربيّة تصاعداً ملحوظاً في تأييد المقاطعة، تواصل بعض الحكومات العربيّة تطوير علاقاتها مع الكيان في إطار اتفاقيّات التطبيع الاقتصاديّ وغير الاقتصاديّ. حيث شهد عام ٢٠٢٠، وخاصّةً خلال الأشهر الخمسة الأخيرة منه (من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر)، توقيع أربع دولٍ عربيّة على اتفاقيّات لتبادل العلاقات الدبلوماسية وتطبيعها مع إسرائيل على جميع المستويات.

ففي ١٥ أيلول ٢٠٢٠، وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية تطبيع علاقات شاملة مع إسرائيل في البيت الأبيض، بحضور الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب. شملت الاتفاقية مجالات سياسية وسياحية واقتصادية وتكنولوجية وأمنية، إضافة إلى قطاعات أخرى للتبادل المشترك. ثم تلتها مملكة البحرين في تشرين الأول ٢٠٢٠، حيث كانت البحرين وإسرائيل قد أعلنتا مسبقاً تبادل العلاقات قبل التوقيع الرسمي على الاتفاق، ثم انضمت كلٌّ من السودان والمغرب إلى هذه الخطوة، ووقّعت السودان في تشرين الأول ٢٠٢٠، تلتها المغرب في كانون الأول ٢٠٢٠^١، والواضح أنّ هذه الاتفاقيات أحدثت انتكاسة قوية في فعالية المقاطعة الرسمية على المستوى الحكومي؛ لأنها تمّ توقيع الكثير من العقود التجارية والاستثمارية بين تلك الدول والكيان. وقد استمرت تلك الدول في تطبيعها شبه الكامل رغم الاعتراضات الشعبية.

فقد كشفت استطلاعات الرأي عن وجود فجوة واسعة بين مواقف الحكومات العربية الرسمية واتجاهات الرأي العام. ففي المغرب، انخفضت نسبة تأييد التطبيع مع إسرائيل من ٣١٪ عام ٢٠٢٢ إلى ١٣٪ فقط بعد حرب غزة، وفقاً لاستطلاع أجراه «Arab Barometer»^٢. وتشير النتائج نفسها إلى أنّ ٨٤٪ من الكويتيين ملتزمون بمقاطعة اقتصادية للعلامات التجارية الداعمة لإسرائيل^٣. وهذا يعكس إرادة شعبية رافضة للتطبيع خاصة الاقتصادي منه، لكنها لا تنعكس بالضرورة على السياسات الرسمية.

ومع استمرار العدوان الصهيوني على غزة، تصاعدت الانتقادات الشعبية لسياسات التطبيع الرسمي. ودعت جامعة الدول العربية في آذار عام ٢٠٢٥ إلى التوسع في المقاطعة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل، وعدّت إقامة أية علاقات معها إسرائيل تشكل «تواطؤاً» مع جرائمها الوحشية المستمرة.

ورغم كلّ دعوات الجامعة وغيرها، لم تهتم غالبية الأنظمة العربية الحاكمة بتلك النداءات، متناسية أنّ رؤية إسرائيل للسلام هي رؤية تكتيكية غير استراتيجية، وأنّ المبدأ الذي يحكمها في

١. عبد العليم، محمد، «اتفاقيات أبراهام» والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية، مجلة الدراسات الفلسطينية (تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، العدد ١٤٠، خريف ٢٠٢٤م، ص ١٧٤ وما بعدها.

2. -Arab Barometer. 2025. "MENA Publics and the Future of Normalization with Israel." January 9. <https://www.arabbarometer.org/2025/01/14619/>.

3. -Robbins, Michael, and Amaney Jamal. 2025. "A Hidden Force in the Middle East: How Arab Public Opinion Constrains Normalization with Israel." Foreign Affairs, June 12.

كلّ سياساتها هو المبدأ الذي أرساه دافيد بن غوريون، ويقوم على قاعدة أن إسرائيل لا تتحمل أن تخوض المعركة الأخيرة من أجل إنهاء الصراع مع أعدائها، وهو ما يعني أمرين: الأول أن لا سلام بين العرب وإسرائيل؛ لأنه لا حرب قادرة على إنهاء النزاع العسكري، والثاني أن المنطق الذي يحكم العلاقة بين إسرائيل والجوار هو منطق الحروب المستمرة، وأن كل حرب يجب أن تفسح في المجال أمام هدنة يجري خلالها تعزيز تطور القوّات المسلّحة للدولة الصهيونيّة وقدراتها العسكريّة^١.

ضعف الوعي الاستهلاكيّ الشّعبيّ^٢:

إذ إنّ معظم الناس لا تدري أنّ بعض المنتجات والسلع التي تستهلكها يومياً تعود لشركاتٍ دوليّةٍ تدعم العدو، ولها علاقةٌ ماليّةٌ معه (كما هي الحالة مع شركات: كوكاكولا^٣، وبيبسي، وكيت كات وغيرها)، وهذا ما يستدعي التوعية الإعلاميّة والسياسيّة، وضرورة وضع ملصقاتٍ أو علاماتٍ واضحةٍ على السلع والمنتجات توضّح موقف الشركة من الكيان الصهيونيّ.

أي إنّ المسألة هنا تعود لوجود فجوةٍ في الوعي والاستمراريّة (ضعف التوعية)، مع معرفتنا بأنّ نسبةً كبيرةً من المستهلكين مستعدون للمقاطعة عند معرفة المعلومات اللازمة عن خلفيات تلك الشركات.

غياب البدائل الإنتاجيّة المحليّة المنافسة (رداءة المنتجات المحليّة أو غلاؤها مقارنة بالمستوردة):

وهذا ما يلاحظه المستهلك العربيّ في كثيرٍ من بلداننا العربيّة عندما يشتري الكثير من السلع المحليّة فيجدها رديئة الجودة، أو أغلى ثمناً، مقارنةً مع السلع الأجنبية. وهذا ما يدفعه لتفضيل

١. طرابلسي، فواز، غزة- فلسطين والصراع العربيّ-الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣٩، صيف عام ٢٠٢٤م، ص ١١٨. الدراسة موجودة على الرابط:

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655784>

2. <https://www.reuters.com/business/retail-consumer/boycott-campaigns-over-gaza-war-hit-western-brands-some-arab-countries-2023-11-22/>

٣. بدأت هذه الشركة العمل في الكيان الصهيونيّ منذ العام ١٩٦٨م، وهي تمتلك أكثر من مصنع (مثل مصنع مستوطنة «أناروت» غير الشرعيّة)، وتقدّم دعماً كبيراً للجنود الصهاينة، حتى أنها تبرّعت بعشرات آلاف الدولارات لمجموعة «إيم تيرتزو» اليمينيّة المتطرّفة الإسرائيليّة في العام ٢٠١٥م. (أنظر: صحيفة هآرتس على الرابط:

<https://www.haaretz.com/israel-news/2017-05-07/ty-article/coca-cola-israel-donated-to-left-bashing-group-im-tirtzu/0000017f-f6fa-d887-a7ff-fefe86c30000>)

المنتج الغربي (القادم من اليابان أو أوروبا أو أمريكا) على المنتج المحلي بسبب الجودة الأعلى. وربما يعود سبب رداءة المنتج العربي إلى أن بلداننا العربية عموماً - الغارقة في اقتصاديات ريعية طفيلية - ما زالت تعاني من غياب أية رؤية استراتيجية اقتصادية تنموية حقيقية تنبع من خصوصيتها الذاتية، وباتت تعتمد اعتماداً كاملاً على الاستيراد من الخارج حتى على مستوى استيرادها لنماذج وقوالب تنموية جاهزة معلّبة، رغم وجود الكثير من الفروقات والاختلافات الجوهرية بين البنية الاجتماعية لتلك الدول المصدرة للنماذج وبين واقع وبنى مجتمعاتنا العربية والإسلامية. في وقت نحن بأمس الحاجة لتوظيف النماذج التنموية المعروفة وفقاً لأجندتنا وسياقاتنا الوطنية العربية الخاصة، ويتمثل الضعف (والفشل) التنموي^١ في البلدان العربية والإسلامية بوضوح عبر المؤشرات التنموية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية الدولية^٢، إذ تُصنّف غالبيتها ضمن فئة الدول متوسطة النمو أو الأقل نمواً، باستثناء ماليزيا وإندونيسيا وإيران وتركيا.

أما الدول الخليجية، فلا يرتقي بها إلى مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة سوى مؤشر متوسط دخل الفرد، الذي لا يعكس في هذه البلدان نشاطاً إنتاجياً حقيقياً، بل يعود بالأساس إلى نشاط ريعي قائم على النفط.

ثانياً: التّحديات الخارجية:

هيمنة القطب الواحد:

فقد أحكمت الولايات المتحدة الأمريكي سيطرتها شبه الكاملة على القرار العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن العشرين، واستفردت كقوة عظمى بقيادة ما يُسمى بالنظام الدولي، ضاربةً بعرض الحائط كلّ المبادئ الإنسانية والقوانين والتشريعات الأممية التي وقعت هي عليها، في ظلّ بقاء باقي دول العالم - بمنظوماته وتحالفاته وهيئاته - في حالة خضوع شبه كاملٍ للسيد الأمريكي، وعلى رأسهم بلداننا العربية والإسلامية التي لم تسع - في كلّ تاريخها الحديث والمعاصر - إلى هيكلة ذاتها، ومحاولة بناء دور جماعي يؤمّن حضوراً فاعلاً ومؤثراً لها على الساحتين الإقليمية والدولية، بما ينسجم مع قدراتها الهائلة، ويعبر عن حقيقة مصالحها، ويحافظ

1. <https://www.undp.org/arab-states/arab-human-development-report-0>

New York: United Nations Publications, 2002.

2. United Nations Development Programme (UNDP), Regional Bureau for Arab States Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations, pp. 1-20.

على هويّتها.

بل كانت من أسرع الدّول انخراطاً واندماجاً في منظومة العولمة الأمريكيّة، متجاهلةً ما يحيط بها من حيفٍ وظلمٍ وانتهاكاتٍ لحقوق مجتمعاتها تحت الهيمنة الغربيّة والسيطرة الأمريكيّة. وقد ترتّب على هذا الموقف العديد من السّلبات، تمثّلت في إجبار الدول العربيّة على إقامة علاقاتٍ اقتصاديّةٍ وسياسيّةٍ مع إسرائيل برعايةٍ أمريكيّةٍ، وتغييب كثيرٍ من القضايا العربيّة، وتمكين القوات الأمريكيّة من إقامة قواعد عسكريّة في العديد من البلدان العربيّة والإسلاميّة، وخضوع بعض البلدان الإسلاميّة للاحتلال أو التّدخل الأمريكيّ وغير الأمريكي، إضافةً إلى انحسار القضية الفلسطينيّة، واختزالها في صراعاتٍ داخلية حزبية سياسية فلسطينيّة.. وحتى بعد الأزمة الماليّة التي ضربت العالم عام ٢٠٠٨م، وظهور مؤشراتٍ على تشكّل نظامٍ عالميّ متعدّد الأقطاب يقلّص من الهيمنة الأمريكيّة، لم يتغيّر الموقف العربيّ والإسلاميّ عن أدائه السّلبيّ الانفعاليّ السابق، بل ارتضى دور المتفرّج (الشاهد السّلبيّ)، في حين استطاعت دولٌ مثل الهند والصين والبرازيل أن تجد لها موضع قدمٍ في هذه المساحة الجديدة لتعبّر عن مصالحها وتؤكد هويّتها^١.

بل باتت الصين اليوم قطباً سياسياً وعملاقاً اقتصادياً لا يقلّ قوّةً وحضوراً وفاعليّةً عن القطب الأمريكيّ، وربما بدأ يتجاوزه صعوداً في كثيرٍ من المواقع الاقتصاديّة والعلميّة والتجاريّة.

قوانين التّجارة الحرّة والضغوط الخارجيّة من خلالها:

وهي عبارة عن اتفاقيّات تقوم على التّجارة الحرّة مع الولايات المتّحدة وأوروبا، وكلّ هذه القوانين تمنع التمييز ضدّ المنتجات الإسرائيليّة؛ إذ إنّ معظم اتفاقيّات التّجارة الحرّة (FTAs) التي وقّعها بعض الدول العربيّة مع الولايات المتّحدة أو الاتحاد الأوروبيّ تعتمد على مبدأ المعاملة بالمثل والدولة الأولى بالرعاية المستمدّ من قواعد منظمة التجارة العالميّة (WTO) واتفاقيّة GATT. وهذا المبدأ يعني أنّه لا يجوز للدولة المتعاقدة أن تميّز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أي إنّ لا يمكن فرض قيودٍ أو مقاطعةٍ انتقائيّةٍ على منتجات دولة عضو (مثل الكيان الصهيونيّ) دون تطبيقها على الآخرين^٢.

١. أنظر: الصاوي، عبد الحافظ، سلاح المقاطعة الاقتصاديّة: الجدوى والآفاق، موقع مسار للدراسات، تاريخ النشر: ٢٦ تشرين أول ٢٠٢٠م، الرابط:

https://almasarstudies.com/1349-2/#_ftn18

٢. أنظر الرابط على موقع الكونغرس حول قانون لتعزيز متطلبات التقارير حول حالة مقاطعة الجامعة العربيّة التجارية لإسرائيل، ومقاطعات تجاريّة أخرى ضدّ إسرائيل. الكونغرس الأمريكي الحادي عشر بعد المائة (٢٠٠٩-٢٠١١)،

كما أنّ الاتفاقيات الأمريكية غالباً ما تحتوي على بنود صريحة تتعلق بإنهاء المشاركة في المقاطعة العربية للكيان الصهيوني^١. وهذا ما جرى مع البحرين مثلاً، ومع غيرها من الدول العربية الأخرى كمصر والإمارات والمغرب والسودان.

المبحث الرابع: استراتيجيات تطوير سلاح المقاطعة

لا يمكن أن تنجح المقاطعة وتصبح فاعلة ومؤثرة على المستوى الاستراتيجي طالما أن هناك ميلاً وخضوعاً رسمياً عربياً لتحقيق مزيد من التنسيق والتطبيع وعقد الاتفاقات الاقتصادية والسياسية مع الكيان الصهيوني، مع معرفة الحكومات العربية بحقيقة المشروع الصهيوني القائم على أيديولوجيا دينية تلمودية ليست خفية ولا خافية على أحد، والتي هي مزيج مركّب ومعقد من الهيمنة والاستيطان وتوسيع الاحتلال، واستمرار تحكّم هذا الكيان الغاصب بقرار المنطقة السياسي والأمني، وسيطرته على مفاصلها الاقتصادية ومشاريعها الاستثمارية المستقبلية.

فهذه قضايا لم تعد تشكّل ضغطاً على نخب الحكم العربي، ولا تدخل ضمن اهتماماتها وأولوياتها، كونها باتت جزءاً من آلياتها وعلاقاتها الداخلية.

ولتجاوز كل ما يمكن أن ينتج عن هذا التحدي الكبير - على مستوى تفعيل المقاطعة، وتطوير أساليبها وآليات عملها - نقترح الاستراتيجيات التالية (بعضها ينفذ على مستوى الأفراد، وبعضها يحتاج إلى مؤسسات ومنظمات):

أولاً: التوعية المنهجية (طويلة الأمد):

- التركيز الإعلامي والثقافي والسياسي الدائم على إبراز بنية المشروع الصهيوني وجوهره الديني التلمودي القائم على العدوان والظلم والإجرام المقدّس، سواء من خلال مواقع الصحافة

الرابط:

<https://www.congress.gov/bill/111th-congress/senate-bill/1671/text>

١. والقانون الأمريكي (الكود الأمريكي) صريح في هذا المجال؛ إذ إنّ هذا النص القانوني الرسمي يؤكد صراحةً أنّ الولايات المتحدة عدتّ إنهاء مشاركة البحرين وعمان في مقاطعة الجامعة العربية شرطاً أساسياً في اتفاقيات التجارة الحرة معهما.

الرابط: 19 U.S. Code § 4452 - United States-Israel trade and commercial enhancements

(6) It has been the policy of the United States Government to combat all elements of the Arab League Boycott of Israel by—
(D) ensuring through free trade agreements with Bahrain and Oman that such countries no longer participate in the Boycott;

والمنصّات التفاعليّة ومختلف وسائل الإعلام الأخرى، وعبر إقامة الندوات الدوريّة وورش العمل والمؤتمرات وغيرها، لتكون هذه القضية حاضرةً على الدوام وفي كلّ الأزمان، في الذهنيّة العامّة للأمة على مستوى الوعي والمسؤوليّة، والتحذير الدائم من خطورة هذا المشروع على حاضر الأمة ومستقبلها خاصّةً فيما يتعلّق بضرورة استثمار الإعلام بكلّ تصنيفاته وأشكاله لتركيز ثقافة المقاطعة ونشرها بشكلٍ مرّن وجذابٍ سواء من خلال إنشاء قنوات (يوتيوب) و(بودكاست) متخصصة في مراجعة المنتجات البديلة ومقارنتها مع منتجات المقاطعة، أو عبر تخصيص هاشتاغات موسميّة في أوقات الأزمات تخصّ موضوع المقاطعة.

- إدراج ثقافة المقاطعة في المناهج الدراسيّة منذ المراحل الدراسيّة الأولى، وتخصيص حصّة أسبوعيّةٍ عمّا يمكن تسميته بـ (الاستهلاك الأخلاقي).
- طباعة ملصقات توضيحيّة على المنتجات البديلة المحليّة، على الشكل التالي: (هذا المنتج صديق للمقاومة، خالٍ من دعم الاحتلال).
- إنشاء ونشر تطبيقات هاتف ذكيّ تسهّل على المستهلك معرفة الموقف الحقيقيّ من أيّ منتج أو سلعة. مثال: تطبيق "Buycott" العالمي (يمسحُ الباركود ويُعلّمك بموقف الشركة). ويمكن هنا تطوير تطبيقٍ عربيّ باسم (مُقاطع)، أو (بصير).
- تنفيذ مسابقاتٍ طلابيّةٍ مدرسيّةٍ وجامعيّةٍ حول قضية المقاطعة، مع جوائز تشجيعيّة.

ثانيًا: دعم الصناعات المحليّة الوطنيّة:

- إصدار تشريعات لإعفاءات ضريبيّة وجمركيّة تخصّ الصناعة الوطنيّة والمنتجات المحليّة التي تقدّم بديلاً عن منتجاتٍ أجنبيّةٍ تتمّ مقاطعتها.
- القيام بحملاتٍ إعلانيّةٍ ترويجيّةٍ ضخمةٍ للمقاطعة تحثّ على شراء المنتج الوطنيّ، ورفض شراء المنتج الأجنبيّ.
- فرض رسوم ماليّة على المنتجات الأجنبيّة المنافسة للمنتج المحليّ (كإجراء وقائيّ).
- تشجيع ريادة الأعمال في مجال إنتاج بدائلٍ محليّةٍ للمنتجات المقاطعة، عبر إصدار قروضٍ ميسّرة وحاضنات أعمال.

ثالثًا: ممارسة الضغط السياسي والقانوني:

- الضغط على الحكومات العربيّة لإعادة تفعيل مكاتب المقاطعة العربيّة للكيان العبريّ، وهي ما زالت موجودةً ولكنّها غير مفعّلة، بسبب سياسات التطبيع الرسميّة، والخوف من

- الضغط الأمريكيّ عليهم الذي يأمرهم بالانخراط في مشاريع التطبيع وما يُسمّى — (اتفاقيات السلام الإبراهيمية).
- إصدار قوانين محلية في المدن العربية تجرم التعامل مع الشركات المتواطئة التي تتعامل مع شركات ومؤسسات صهيونية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبر أساليب التضليل والحيل التجارية المعروفة.
- مقاضاة الشركات التي تدعم الاحتلال في المحاكم الدولية بتهمة (التواطؤ في جرائم حرب).
- مقاطعة الدول المطبّعة اقتصادياً وسياسياً إذا استمرت في تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

رابعاً: المقاطعة الذكية:

- تحديد قائمة محدّدة ومضبوطة بنحو ١٠ شركات مثلاً، تكون أكثر ضرراً من غيرها، والتركيز على مقاطعة منتجاتها وفعاليتها الاقتصادية، بدلاً من تشتيت الجهود على عشرات أو مئات الشركات الأخرى.
- مزامنة المقاطعة مع مناسبات مهمّة (كذكرى النكبة، أو يوم القدس، أو يوم الأرض، أو الحرب على غزة)، وذلك من أجل خلق ضغط إعلاميٍّ مركّز ومكثّف.
- ربط المقاطعة بمطالب محدّدة وواضحة مثلاً: (نقاط شركة كوكاكولا حتى توقّف تمويلها للجيش الصهيوني).
- المقاطعة الجزئية أفضل من عدم المقاطعة. وإذا لم تستطع مقاطعة كلّ شيء، قاطع أكبر شركة مؤثّرة ومهمّة.

خامساً: توثيق عمليّة المقاطعة ودراسة آثارها ونتائجها:

وهذا أمرٌ حيويٌّ وأكثر من ضروريٍّ من أجل تركيز وتعزيز فكرة (المقاطعة مجدّية)، وذلك من خلال:

- إنشاء موقع راصد عربيٍّ (مرصد عربي) لتسجيل وتوثيق خسائر الشركات الداعمة للاحتلال نتيجة المقاطعة، والقيام بنشر التقارير الدورية (شهرية أو ربعيّة) بأرقام مفصّلة ودقيقة.
- مكافأة السلوك المقاوم الرافض للاحتلال والماضي قُدماً في المقاطعة، (مثل تأسيس جائزة لأفضل حملة مقاطعة على مستوى المدرسة أو الجامعة أو الحي).
- سرد وإبراز قصص نجاح حقيقية لأفراد أو مجموعات تمكّنوا من إحداث فرق كبير من خلال مقاطعتهم.

كلّ ما ذكرناه له أهميته لتفعيل موضوع المقاطعة التي لا يمكن أن تنجح وتصبح فعالة ومؤثرة إذا بقيت في إطارها وسياقها مجرد شعار عاطفيّ يحرك المشاعر ويدغدغ العواطف. وعلى هذا الصعيد يجب أن ننتبه لما يأتي:

١. توفير بدائل واقعية عن المقاطعة: إذ لا يمكن أن تطلب من الناس مقاطعة شيء دون أن تقدّم لهم بديلاً أو خياراً محلياً وطنياً أو من دول صديقة أو حليفة لك. وكثيراً من الحملات فشلت أو ضعفت لأنّ المستهلك وجد نفسه من دون بديل لسدّ ثغراته الاقتصادية.

٢. الصبر والاستمرارية: هذه ليست معركة تنتهي في أسابيع. فمعظم النجاحات جاءت بعد سنوات من الالتزام الجماعي المنظم والمسؤول.

٣. التكامل مع أدوات أخرى: المقاطعة أقوى عندما تترافق مع جهود ثقافية (مثل مقاطعة الفعاليات الرياضية والفنية)، وأكاديمية (الجامعات)، وسياسية (الضغط الدبلوماسي)، وميدانية شعبية ومدنية.

خاتمة البحث (خلاصات واستنتاجات)

عانينا نحن العرب والمسلمين كثيراً من مظالم الاحتلال والعدوان، وما زلنا نعاني من آثاره وتداعياته الكارثية في استمرار عقلية شنّ الحروب الدموية التي لا يمكن عدّها مجرد حوادث عرضية أو انحرافات أخلاقية مؤقتة قد تُعزى إلى سوء تقدير القيادات أو أخطاء في السياسة الخارجية للدول الإمبريالية وعلى رأسها أمريكا، بل هي وظيفة بنويّة أساسية في آلية إعادة إنتاج الهيمنة العالمية واستمرارها.

من هنا جاء قيام (دولة إسرائيل) نتيجة لتلاق بين المصالح الاستعمارية الغربية والمشروع الصهيوني، إذ سعت الدول الإمبريالية الغربية إلى ترسيخ نفوذها في منطقتنا مستفيدة من الموقع الجيوسياسي، والثروات الطبيعية، والممرات المائية الحيوية.

وبناءً على ذلك، لا يُنظر إلى إسرائيل بوصفها دولة عادية في المنطقة، بل كقاعدة متقدمة لضمان الهيمنة الغربية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، واستمرارية إحكام السيطرة على المنطقة. لتكون إسرائيل قاعدة ارتكاز دائمة وقوية، يمتلك القائمون عليها كلّ الدوافع الوجودية والطموحات العدوانية، لتقوم بمهام الاستطلاع والمراقبة، واستغلال فرص التوسّع والاقتطاع، وإدامة النزاعات الداخلية في المحيط، وتهيئة الظروف للاحتلال التدريجي واستثمار الثروات تحت وصاية دولية

تكفل تفوق هذا الكيان على الدول العربية.

ولا تقتصر الإمبريالية على مسألة (السيطرة العسكرية المباشرة)، بل تتجسد في منظومة متكاملة ومتراصة تشمل ما يلي:

- نقل القيمة (المادية والمعنوية) من المحيط إلى المركز بعد إرساء وترسيخ مسبق لمجموعة أسسٍ عنصرية متعالية من الثقافة المركزية الغربية.
- الهيمنة المالية العالمية عبر مؤسسات وصناديق مالية كبرى.
- احتكار السرد الإعلامي عبر منظومات إعلامية ضخمة تصنف الآخر كهامش، بعد أن تقوم بتركيز الخطاب الاستعماري، بوصفه بنية ثقافية تُثبت الهيمنة العسكرية والاقتصادية.
- توظيف القوانين الدولية كأداة للقوة بيدها تستخدمها وتتفّع بها وقتما تشاء.

كما تعيد هذه المنظومة تعريف مفهوم العنف ذاته وضبطه بحسب مصالحها، فتُقدّم عنف المركز على أساس أنه (أمنٌ قوميّ)، و(دفاعٌ عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والنظام الدولي)، بينما تُصنّف مقاومة الشعوب المضطهدة (وممانعتها ومقاطعتها للاستعمار) شرّاً وإرهاباً يهدّد الاستقرار العالمي!

من هذا المنطلق، لا يمكن فهم طبيعة الحروب المعاصرة من خلال ما نسمعه ونقرأه نظرياً عن طبيعة الخطاب الليبرالي السائد؛ فهذا الخطاب يقوم على فصلٍ اصطناعي بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية، وبين الرأسمالية والعنف المنظم.

فالحقيقة أنّ الحرب ليست ظاهرةً خارجةً عن الاقتصاد، بل هي إحدى أرقى تجلياته وأشكاله المتقدمة المنظمة. وهي (أي الحرب)، في جوهرها، استمرارٌ لعملية التراكم الرأسمالي النفعي بوسائل أخرى أشدّ قسوةً وبشاعةً وقذارة.

وهنا يبرز ويتجلّى هذا الوجه الظلامي والقهريّ القبيح للاستعمار بجميع أشكاله - من الاستعمار الاستيطاني القديم إلى الاستعمار الجديد المعاصر سواء المباشر منه وغير المباشر - على المستوى الاقتصادي، متّخذاً أشكالاً تتراوح بين النهب المباشر للموارد في الماضي، وصولاً إلى آليات أكثر تعقيداً كالمحاصرة بالديون، وفرض شروط المؤسسات المالية الدولية في الحاضر بهدف الاستنزاف والبقاء تحت السيطرة خضوعاً وإملاءً وتنفيذاً للإرادات الاستعمارية.

وهذا التحول من حالة السيطرة المباشرة على الأرض إلى حالة ومستوى السيطرة غير المباشرة على السياسات الاقتصادية لم يغيّر جوهر البنية الاستغلالية الظالمة التي قام عليها الاستعمار، بل

أعاد صياغتها بلغة أكثر حداثةً ومقبولةً، بعدما تم الانتقال من مرحلة النهب الأولي للثروات، إلى مرحلة إعادة إنتاج التبعية عبر الديون، ومن ثم دور المؤسسات المالية الدولية في ترسيخ هذا النظام الاستعماري الظالم.

من هنا تأتي مسألة المقاطعة الاقتصادية لتكون وسيلةً دفاعيةً سلميةً وفاعلةً تلتزمها الشعوب المستضعفة لهدم نظام مستعمر قائم على الاستغلال والعدوان والفساد، وهي بطبيعة الحال ليست حلاً جذرياً حاسماً لإنهاء هذا الاستعمار والاحتلال خاصةً هذا الكيان الإباضي الصهيوني الذي تم زرع خنجرًا مسمومًا في قلب الأمة منذ عدة عقود.

ولكنها تغير مفهوم القوة، فالشعوب لا تحقق انتصارها دومًا بمواجهة الاحتلال بلغة السلاح والحرب فقط، بل أحياناً بعدم تمويل مؤسساته وشركاته بأموال تلك الشعوب، ومنع أسباب استقوائه علينا، وعدم تلبية احتياجاته وتأمين أدواته ومواقع قوته. وكل مقاطعة نابعة من وعي تشكّل خطوةً صغيرةً نحو استقلال اقتصادي حقيقي، وتمثل تعبيراً عملياً عن الكرامة الإنسانية.

ولا شك في وجود كثير من التحديات التي قد تعرقل خيار المقاطعة، كهيمنة الشركات متعددة الجنسيات على وسائل الإعلام والإنتاج الثقافي والرمزي واحتكار المنتج العلمي والتقني. وأيضاً استغلال المنظمات المانحة لشعارات حقوق الإنسان ومحاربة التطرف لفرض رقابة على الخطاب الديني، وتحويل الاقتصاد إلى سلاح عقابي ضد الشعوب المقاومة.

من هنا، إن وعي تحديات هذه المقاطعة على المستوى الفكري والديني، لا يمكن أن يتحقق من دون وعي طبيعة الواقع الاقتصادي لبلداننا؛ لأن قضايا الفقر والبطالة والتبعية الاقتصادية، كأمراض تعانيها مجتمعاتنا، ولم تتم معالجتها جذرياً حتى الآن، تبقى من أكبر الثغرات القائمة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١. أيمن نور الدين عمر، المقاطعة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط١، طرابلس/ لبنان، مكتبة السائح، ٢٠٠٣م.
٢. إسماعيل بن عمر (ابن كثير)، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط١، بيروت/ لبنان، دار إحياء التراث العربي، عام ١٩٨٨م.
٣. أحمد بن إدريس (شهاب الدين القرافي)، الذخيرة، ط١، بيروت/ لبنان، دار السرب الإسلامي، عام ١٩٩٤م.
٤. سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، بيروت/ لبنان، دار الفكر، ٢٠١٩م.
٥. عمر بن علي الأنصاري ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ط١، سوريا/ دمشق، دار النوادر، عام ٢٠٠٨م.
٦. مغاوري شلبي علي، المقاطعة العربية لإسرائيل في ظلّ العولمة الاقتصادية، ط١، أبو ظبي/ الإمارات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣م.
٧. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (كتاب المغازي)، ط١، سوريا/ دمشق، دار ابن كثير، ١٩٩٣م.
٨. محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، ط٣، إيران/ طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠هـ.
٩. محمد بن علي (الشيخ الصدوق)، عيون أخبار الرضا، ط١، لبنان/ بيروت، مؤسسة الأعلمي، عام ١٩٨٤م.

المراجع الأجنبية:

10. Thucydides. History of the Peloponnesian War. Translated by Charles Foster Smith. First edition. London: Heinemann; Cambridge, MA: Harvard University Press, 1919.
11. Marlow, Joyce, Captain Boycott and the Irish, 1st edition, London, Andre Deutsch, 1973.
12. Guha, Ramachandra, Gandhi: The Years That Changed the World 1914-1948, 1st edition, New York, Alfred A. Knopf, 2018.
13. Concise Oxford English Dictionary. Oxford University Press, Oxford, UK, 2011 edition.
14. David Hardiman, *Noncooperation in India*, Context, an imprint of Westland Books, New Delhi, India, 2023.

15. *Apartheid and Anti-Apartheid in Western Europe*, Knud Andresen, Sebastian Justke, Detlef Siegfried, ط١, SWISS, Springer International Publishing / Palgrave Macmillan, 2021.
16. Fieldhouse, Roger, *Anti-Apartheid: A History of the Movement in Britain, 1959-1994*, 1st edition, London, Merlin Press, 2005.
17. Philip I. Levy, *Sanctions on South Africa: What Did They Do*, American Economic Review, Pittsburgh/US, may 1999.
18. egev, Tom, *One Palestine, Complete: Jews and Arabs Under the British Mandate*, 1st edition, New York, Metropolitan Books / Henry Holt and Company, 2000.
19. Walid Khalidi, *The Transformation of Palestine: Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*, First Edition, Evanston- Illinois/USA, Northwestern University Press, 1971.
20. Hallward, Maia Carter, *Transnational Activism and the Israeli-Palestinian Conflict*, 1st edition, New York, Palgrave Macmillan, 2013.
21. Omar Barghouti, *Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights*, 1st edition, Chicago, Haymarket Books, 2011.
22. S. International Trade Commission. *Effects of the Arab League Boycott of Israel on U.S. Businesses*. Publication 2827. Washington, DC: U.S. International Trade Commission, 1994.

المجلات والدوريات والصحف:

٢٣. مجلة شؤون عربية، العدد: ٤٢، حزيران ١٩٨٥م.
٢٤. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥م.
٢٥. الجزيرة السعودية، العدد رقم: ١٠٨١٦.
26. Foreign Affairs, June 12, 2025.

المواقع على شبكة الأنترنت:

27. <https://avalon.law.yale.edu>
28. <https://docs.un.org>
29. <https://www.icj-cij.org>
30. <https://infocuria.curia.europa.eu>
31. <https://hudoc.echr.coe>
32. <https://www.almasryalyoum.com>
33. <https://bit.ly/2rnutxg>
34. <http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/arab.htm>

35. <https://www.tehrantimes.com>
36. <http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/arab.htm>
37. <https://www.usitc.gov>
38. <http://www.al-jazirah.com>
39. <https://www.dohainstitute.org/ar>
40. <https://www.un.org>
41. <https://www.reuters.com>
42. <https://www.arabbarometer.org>
43. <https://www.haaretz.com>
44. <https://www.undp.org/arab-states>
45. <https://almasarstudies.com>
46. <https://www.congress.gov>